جـــامعة المـــرقـــب

المجـــلة العـــلمية

مجلة علمية محكمة تحت مسمى (مجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى)

منشورات كلية التربية البدنية – جامعة المرقب

الموقع الإلكتروني

HTTP://SSJ.ELMERGIB.EDU.LY

العدد السابع

(يونيو) 2021 م

هيئة التحرير

م	دكتور / ميلود عمار النفر	عميد الكلية	رئيس التحرير

اللجنة العلمية المحلية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. مفتاح محمد ابوجناح	المرقب	رئيساً
2	د. خالد محمد الكموشي	المرقب	عضوا
3	د. عبد الحكيم سالم تنتوش	الجبل الغربي	عضوا
4	د. زياد سويدان	الزاوية	عضوا
5	د. عمران جمعة تنتوش	المرقب	عضوا
6	أ. هشام رجب عباد	المرقب	عضوا
7	أ. محمد علي زائد	المرقب	عضوا

اللجنة العلمية الدولية

1	د. جمال بكباي	الجزائر	عضوا
2	د. سامية شينار	باتنة1/ الجزائر	عضوا
3	د. سامية ابريعم	العربي بن مهيدي ام البواقي / الجزائر	عضوا
4	د. يزيد شويعل	الدكتور يحي فارس المدية / الجزائر	عضوا
5	د. رضوان بلخيري	العربي التبسي تبسة / الجزائر	عضوا
6	د. مسعودي ظاهر	زيان عاشور جلفة / الجزائر	عضوا
7	د. عبد السلام مقبل الريمي	اليمن	عضوا

اللجنة الاستشارية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. سعيد سليمان معيوف	طرابلس	رئيساً
2	د. سليمان الصادق الامين	المرقب	عضوا
3	د . صبري عمران	الزقازيق / مصر	عضوا
4	د. فتحي البشيني	روسيا	عضوا
5	د. محمد جابر	المرقب	عضوا

ملاحظة

كافة البحوث تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الكلية

جميع الحقوق محفوظة

2021م

التعليمات الخاصة بنظم النشر مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

طبيعة المواد المنشورة

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة لكافة المتخصصين لنشر إنتاجهم العلمي في مجال علوم الرياضة والتربية البدنية والعلوم الأخرى، الذي تتوافر فيه الأصالة والجدية والمنهجية العلمية.

وتقوم المجلة بنشر المواد التي لم يسبق نشرها باللغة العربية أو الإنجليزية وتقبل المواد في الفئات التالية:

- البحوث الأصيلة.
- المراجعات العلمية.
- تقارير البحوث.
- المراسلات العلمية القصيرة.
- تقارير المؤتمرات والندوات.

اللائحة التنظيمية:

1- أن تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2--تصدر كلية التربية البدنية جامعة المرقب مجلة علمية تسمي (مجلة التربية الرياضية – والعلوم الأخرى) .

3--تصدر المجلة بصفة دورية كل-6 أشهر من كل عام.

أهداف المجلة:

1-المشاركة في تشجيع حركة البحث العلمي.

2-تحقيق إضافة جديدة على الساحة العلمية في المجالات الرياضية.

3--نشر وتعزيز الدراسات والأبحاث العلمية الرياضية.

سياسة النشر:

1- تختص المجلة بنشر الأبحاث والمقالات العلمية في المجالات الرياضية والتربية البدنية والعلاج الطبيعي والتأهيل الرياضي والأبحاث التربوية والعلوم الأخرى المرتبطة بها.

2--يسمح بالاشتراك في المجلة بالأبحاث أو المقالات التي يجريها أو يشترك فيها أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين في الجامعة والمعاهد العلمية ومراكز وهيئات البحث العلمي في ليبيا وخارجها.

3--تنشر الأبحاث في المجلة وفق الأسبقية دورها بعد تحكيمها وإعدادها في شكلها النهائي وفق شروط النشر والقواعد التي تقررها المجلة.

4- جميع الأبحاث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر وإذا تمت الموافقة على نشرها فإن لهيئة التحرير الحق في نشرها في الوقت الذي تراه مناسباً.

5--يخضع ترتيب الموضوعات في المجلة لاعتبارات فنية.

شروط ومعايير النشر:

1- تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2- يقدم الباحث أصل + نسخة على CD +ثلاثة نسخ مطبوعة وعلى وجه واحد فقط وعلى ورق كوارتر مقياس 4A مع ضرورة ترك الصفحات بدون ترقيم.

3- تتضمن الصفحة الأولى عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين ووظائفهم.

4- يجب ألا يزيد عدد الصفحات عن 20 صفحة وفي حالة الزيادة عن 20 صفحة يتم دفع مبلغ خمسة دنانير عن كل صفحة.

5- يمنح الباحث أو الباحثين نسخة من المجلة مجانا وفي حالة رغبة الباحث في الحصول على نسخة إضافية يسدد مبلغ خمس وعشرون دينار عن النسخة الواحدة.

إجراءات التحكيم:

1- تلتزم لجنة المجلة بإشعار الباحث بوصول بحثه وإحالته إلى هيئة التحرير.

2- تتم مراجعة البحوث المقدمة بصورة مبدئية من هيئة التحرير لتقرير مدى صلاحيتها وتمشيها مع سياسة المجلة ويمكن تبعا لذلك استبعاد بعض البحوث وعدم إرسالها للتحكيم مع ضرورة إبلاغ صاحب البحث بذلك.

3--يحال البحث للتقييم من قبل ثلاثة من الأساتذة المحكمين أعضاء اللجنة العلمية الدائمة للتربية البدنية في ليبيا.

4--تحال البحوث المقدمة للنشر إلى المحكمين في آن واحد وترفق مع البحث استمارة التحكيم ليقوم كل محكم بملء هذه الاستمارة خلال فترة محددة.

5- تعتمد قرارات المحكمين بالأغلبية من حيث القبول أو الرفض من قبل هيئة التحرير.

6- تقوم لجنة المجلة بإبلاغ أصحاب البحوث بإجازة بحثهم، ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية بناءاً على توصية المحكمين قبل إجازة البحث للنشر

7--تلتزم المجلة بالسرية التامة بالنسبة لعملية التحكيم وأسماء المحكمين.

قواعد عامة:

- تقبل البحوث من خارج ليبيا.

- تسديد الرسوم تحدد من قبل هيئة التحرير أو مجلس الكلية أو مجلس الجامعة.

شروط كتابة البحوث:

1- تكتب البحوث المقدمة للمجلة على ورق حجم.4A .

-2- بالنسبة للهوامش تراعى الشروط التالية:

- من أعلى 3.5 سم ومن باقي الجوانب 3 سم.

- خط العنوان الرئيسي للبحث SakkalMajalla حجم. **Bold** 20 .

- خط الكتابة العربي SakkalMajalla حجم 14 عادي وتأخذ أسماء الباحثين والعلماء..**Bold**

- خط الكتابة الأجنبي Times New Roman حجم. **Bold** 12 .

- خط العناوين Simplified Arabic حجم 16 Bold والعناوين الصغيرة **Bold** 14.

- خط العناوين الأجنبي Times New Roman حجم **Bold** 16 .

3- بالنسبة للجداول تكون مفتوحة من الجانبين ومسطرة تحديداً مفردا أما بداية ونهاية الجدول فيكون التحديد مزدوجاً .

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على خير الخلق أجمعين محمداً النبي الأمين وعلى آلة وصحبه أجمعين..... وبعد.

إنه ليسعدني نيابة عن مجلس الكلية أن أقدم **العدد السابع (يونيو 2021م)** من المجلد الأول العدد السابع من مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى الصادرة من كلية التربية البدنية – جامعة المرقب في صورتها الجديدة لتسهم بجهد وافر في النشر العلمي في مختلف أنشطة التربية الرياضية والبدنية والصحية والفنية والترويحية وبعض العلوم الأخرى المرتبطة باعتبارها رائدة المجلات العلمية المتخصصة على مستوى كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة بدولة الليبية إيمانا برسالة الجامعة في هذا الصدد مراعية اتسام محتوى المجلة بالتجريب والتطوير والتطبيق في ظل أهداف الجامعات الإقليمية الأمر الذي أصبح ضرورة ملحة في عالم سريع التغيير بابتكارية التكنولوجيا والتقدم العلمي المذهل، حيث حقق العلم وثبة كبيرة في كل المجالات وكان للتربية البدنية نصيبا من هذا التقدم حيث لعب طموح علماؤها دوراً أساسياً في الاعتماد على علوم حديثة ليكون منها المنطلق للتقدم.

وقد آلت كلية التربية البدنية بالجامعة على تطوير هذه المجلة حتى تصل إلى المستوى اللائق بالجهد الذي تبذله للنهوض بها بين الجامعات الليبية والعربية والعالمية.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر لجميع من أسهموا في ظهور المجلة سواء بالنقد البناء أو تقديم المقالات والبحوث والتراجم العلمية ونتوجه إليهم جميعاً لطلب المزيد من التعاون حتى نصل بهذه المجلة إلى المستوى العلمي والفني المتكامل في مجالات أنشطة التربية الرياضية والصحية والتربوية.

عميد الكلية
ورئيس هيئة التحرير
د: ميلود عمار النفر

تطوير منظومة التعليم الجامعي في ضوء مدخل الجودة الشاملة

د. صالحة التومي الدروقي
أ. رويدة رمضان الفتني

مقدمة :-

نعيش اليوم في عالم يموج بالتغيرات والتطورات المتلاحقة في شتى مجالات الحياة وتتضح ملامح هذه التغيرات في الانفجار المعرفي الذي تشهده بمعدلات متزايدة وبشكل لم يعهده تاريخ الإنسانية من قبل إضافة إلى الثورات التكنولوجية والمعلوماتية وما تفرضه من تحديات على كافة المؤسسات خاصة مع ظهور مفاهيم جديدة تنادي بالتطور والتحسين وليست المؤسسات التعليمية بمنأى عن تلك التغيرات حيث أن التطور أصبح ضرورة ملحة تفرضها تحديات العصر، ومتطلبات سوق العمل الأمر الذي يتطلب النظر في المنظومة التعليمية من أجل تأهيل الخرجين القادرين على الدخول في عصر المنافسة

إن تطوير التعليم عملة مستمرة يميلها التغير الموصول في حياة الناس والمجتمع، ويعتبر التعليم الجامعي مجالاً خصباً لمحاولات التغير، حيث تحتل الجامعة مكانة بارزة، وترجم هذا من خلال القوانين المتتالية بشأن إدارتها وتنظيمها، واللوائح التنفيذية التي تجعل من إدارتها أداة لخدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، متوخية في ذلك الإسهام في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة، والقيم الرفيعة(الخشاب,2001:282)

وفى هذا السياق ومع تطور المعرفة وتعمقها الناتج عن البحث والاكتشاف أصبحت الضرورة تقتضي تطوير وظيفة الجامعة، بإدخال الوظيفة البحثية – البحث العلمي – كوظيفة أساسية من وظائف الجامعة إلى جانب وظيفتها الأولى وهي التعليم، وتستطيع الجامعة من خلال هذه الوظيفة إنتاج المعرفة وتطويرها والمحافظة عليها وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن ثم يعمل البحث العلمي على تعزيز مكانة الجامعة ودورها في المجتمع، ومن هنا ظهرت وظيفة جديدة للجامعة وهي خدمة المجتمع وتطويره (التل وآخرون,2000:115)

ويقع على التعليم الجامعي بصفة خاصة العبء الأكبر في عملية التغيير للدخول إلى عصر جديد يتميز بمجموعة من التحولات التي تقاس فيها قدرة الدولة على المشاركة العالمية والمناقشة بكفاءة بناء على أداء جامعاتها، وقدرتها على الوفاء بالمتطلبات الملحة للتغيير وجودة الخدمات التي تقدمها من أجل تطوير المنظومة التعليمية، لذلك دعت الحاجة إلى ضرورة إجراء بعض التحسينات والتطورات التي تساعد على ذلك بصورة تحقق الهدف الأساسي من الجامعات ويمكن تطوير منظومة التعليم في الجامعات والتغلب على أوجه القصور في الأداء باستخدام أسلوب ستة سيجما (حسين,2006:3)

وفى هذا السياق سعت معظم دول العالم إلى تحقيق الجودة والتميز ، وذلك من خلال تبني الجامعات نظام ضمان الجودة، وتقييم الأداء الجامعي وتحسينه من خلال آليات الاعتماد الأكاديمي، وتطبيق المحاسبية التعليمية، وتنمية الإبداع التنظيمي، وإحداث بعض التجديدات التربوية في التعليم الجامعي، والاستخدام الأفضل للإمكانيات المادية والبشرية، لذلك أصبح تحقيق نوع من التعليم المتميز، وتمكين المتعلم بكفايات ومهارات حياتية متطورة تستجيب لحاجات العصر في إطار الجودة الشاملة، أمراً ضرورياً لمواكبة طبيعة

مجتمع المعرفة، ويحتاج تحقيق ذلك إلى إدارة فعالة تمتلك من المهارات والكفايات ما يؤهلها من العمل على المشاركة بفعالية في تحقيق الجودة (غبور,2001:274)

☒ مشكلة البحث: -

انطلاقاً من كون مؤسسات التعليم تمثل بيئة خصبة للإبداع والابتكار بما تتضمنه من رأس مال فكري، فلابد أن تضطلع بدورها في إحداث تغييرات تكيفية في سياساتها والأساليب المتبعة في إدارتها وأن تستفيد من مواردها البشرية في تصميم وتطبيق مستجدات الفكر الإداري لتطوير أدائها. وهذا بدوره أدى إلي ضرورة القيام بمبحث لتطوير منظومة التعليم الجامعي، وقد تحددت مشكلة البحث في التساؤل التالي:

س. كيف يمكن تطوير منظومة التعليم الجامعي في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة؟

والإجابة على هذا التساؤل تتطلب الإجابة علي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية الجودة الشاملة ومبادئ إدارتها بالتعليم الجامعي؟
2. ما معايير الجودة في التعليم الجامعي وأسس تطبيقها؟
3. ما أهم آليات تطبيق الجودة بالتعليم الجامعي؟
4. ما معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وكيفية التغلب عليها؟

☒ أهداف البحث: -

يهدف البحث الحالي إلي :

1. تعرف ماهية الجودة الشاملة ومبادئ إدارتها بالتعليم الجامعي .
2. الوقوف علي أهم معايير الجودة في التعليم الجامعي و أسس تطبيقها.
3. الوصول إلي أهم آليات تطبيق الجودة بالتعليم الجامعي .
4. تعرف معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وكيفية التغلب عليها .

☒ أهمية البحث

تتبلور أهمية البحث الحالي فيما يلي:-

1. دراسة أهم معايير الجودة في التعليم الجامعي و أسس تطبيقها.
2. معرفة الوصول إلي أهم آليات تطبيق الجودة بالتعليم الجامعي.
3. الوقوف علي معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وكيفية التغلب عليها .

☒ منهج البحث: -

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي بقصد تجميع المعلومات والحقائق التي يمكن تحليلها وتفسيرها ومن ثم الخروج بتوصيات ومقترحات لحل المشكلة

☒ مصطلحات البحث: -

يتناول البحث الحالي المصطلحات التالية.

❖ **التطوير: هو** الوصول بالشيء المطور أو النظام المطور إلى أحسن صورة من الصور، حتى يؤدي الغرض المطلوب منه بكفاءة تامة، ويحقق كل الأهداف المنشودة منه على أتم وجه، وبطريقة اقتصادية في الوقت والجهد والتكاليف، وهذا يستدعى التغيير في شكل وفى مضمون الشيء المراد تطويره (الوكيل,2001 :163)

☒ الجودة الشاملة في التعليم: -

معايير الجودة في التعليم الجامعي. :

تشير المعايير إلى المرجعيات أو المواصفات القياسية أو المستويات التي يجب توافرها في جميع مكونات منظومة التعليم وتطوير الأداء المؤسسي.

✓ مفهوم المعاييرومؤشرات الأداء

- **مفهوم المعايير**

ارتبطت فكرة المعايير بحاجة الدول- وخاصة المتقدمة الآن- إلى إعادة صياغة مناهجها المدرسية، وإمعان النظر في كون المدرسة مؤسسة تربوية منتجة أم لا، ولقد بدأت فكرة صياغة المناهج في ضوء المعايير في الاتحاد السوفيتي، واليابان، والصين، وإسرائيل، والهند، ثم انتقلت إلى انجلترا في السبعينات، ثم وضعت أمريكا البذور الأولى حول المعايير التربوية في عام 1984

وترجع بداية حركة المعايير في أمريكا إلى نشر التقرير الأمريكي "أمة في خطر" عام 1983 الذي كشف عن الضعف الذي أصاب القاعدة في المجتمع الأمريكي في ذلك الوقت، مما حتَّم القيام بتقويم ومراجعة العملية التعليمية في ضوء المعايير والتوصية بالاهتمام بمحتوى التعليم والمستويات والتوقعات لأداء الطالب.

وتعد حركة المعايير من الحركات التي انتشرت بقوة في العصر الحالي حتى أنه يكاد أن يطلق على هذا العقد "العقد الأول من القرن الحادي والعشرين" بعقد المعايير(الريس,2001:21)

المعايير عبارة عن مقاييس ومؤشرات وعلامات يهتدي بها البرنامج أو المشروع أو النظام ويسعى للوصول إليها إذا ما أراد بلوغ الجودة في أدائه، ويعد مصطلح معيار ذا معان متعددة، ويقصد به بصفة عامة أنه شيء يقاس به أو عليه، ويقصد بالمعايير في التعليم أنها : "المستوى النوعي من الخصائص والصفات التي يجب أن تتوافر بوضوح في جميع الجوانب الأساسية المكونة لأي برنامج تعليمي، شاملاً بذلك الفلسفة التي ينطلق منها البرنامج، والهيئة التعليمية، والطلاب، والإدارة، والمصادر التعليمية، والكفايات المهنية التي تنص عليها بنود الاعتماد التحكيمية .

وتعرف المعايير بأنها عبارات عامة تصف ما يجب أن يصل إليه الطالب من معارف ومهارات وقيم نتيجة لدراسته محتوي مجال معين. (عبد الحميد,2004:115).

ويعرفها الضبع على أنها محددات وضوابط، تهدف للوصول إلى مؤشرات واضحة للمدخلات والمخرجات، وتحقيق الأهداف المنشودة للوصول إلى الجودة الشاملة في التعليم.

كما تشير المعايير إلى المرجعيات أو المواصفات القياسية والمستويات التي يجب توافرها في جميع مكونات منظومة التعليم، وتصاغ في موجهات سلوكية تساعد على قياس مخرجات التعليم والعمليات مؤشرات الأداء:

تعرف مؤشرات الأداء بأنها عبارات تصف الأداء المتوقع من الطالب لتحقيق الطريق، وهي تتدرج في عمقها ومستوي صعوبتها وفقاً للمرحلة التعليمية، وتتصف صياغتها بأنها أكثر تحديداً وأكثر إجرائية.

بأنها ما ينبغي أن يؤديه الطالب معرفياً ومهارياً عند مستوي مقبول من الجودة، وتقدم أمثلة حول مدي التقدم نحو تحقيق المعايير(عرفة,2006: 47)

كما تعرف المؤشرات الأداء هي عبارات تصف الإنجاز (الأداء) المتوقع من (المعلم، المتعلم، المؤسسة) وتتصف صياغتها بأنها أكثر تحديداً وأكثر إجرائيا

تعتبر الجودة من المحاور الرئيسية لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة.

☒ ماهية الجودة:

وبعد النجاح الذي حققته إدارة الجودة في المؤسسات الإنتاجية، ظهرت دعوات في الثمانينيات من القرن الماضي إلى تبنى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، لذلك نجد تعريفات مختلفة لمفهوم الجودة في التعليم.

فالجودة- في حقل التعليم- تعنى مدى تحقق أهداف البرامج التعليمية في الخريجين، بما يحقق رضا المجتمع، بوصفة المستفيد الأول من وجود المؤسسات التعليمية.

ويقصد بالجودة الشاملة في التربية "مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها، بما في ذلك كل أبعادها، مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة.

وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدى إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع.

وتعرف الجودة في التعليم على أنها: " عملية تطبيق مجموعة من المواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى المنتج التعليمي (طالب، فصل، مدرسة، مرحلة تعليمية) من خلال العاملين في مجال التربية والتعليم. (الفتلاوي،2008: 26)

مما سبق نلاحظ تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الجودة واختلفت بحسب اهتمام من يتعرض لها، الأمر الذي يشكل صعوبة في إيجاد تعريف جامع مانع متفق عليه.

❖ مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

هناك شبه إجماع على تحديد المبادئ الرئيسية لإدارة الجودة الشاملة ومنها على سبيل المثال: ضرورة التركيز على العميل واحتياجاته، والدور الذي تقوم به القيادة، وكذلك توسيع مشاركة العاملين والتعاون بين الأفراد بدلا من المنافسة

ويمكن تلخيص تلك المبادئ في النقاط الرئيسية التالية:

1 – التركيز على العميل.

2 – التركيز على العمليات مثلما يتم التركيز على النتائج.

3 – الوقاية بدلا من التفتيش.

4 – التعاون الجماعي بدلا من المنافسة.

6 – التغذية العكسية.

7 – اتخاذ القرارات المرتكزة على الحقائق.

8 – المشاركة الكاملة.

9 – التركيز على برامج التدريب.

10 – بناء فرق العمل) العباسي,2003: 23))

كما تقوم فلسفة الجودة في التعليم العالي والجامعي على مجموعة من الأفكارومن أهم تلك الأفكار الرئيسية تتمثل فيما يلي:

1- التميز:

تستطيع أي مؤسسة تعليمية أن تخلق لنفسها مركزًا مميزًا من خلال جودة الخدمة التعليمية، أو المهارات التي يقدمها الفريق الإداري فيها، أو مهارات المعلمين المختلفة، أو من خلال تحديث البرامج التعليمية والخدمات وتطويرها دوريًا وفقًا للمتغيرات المستمرة في مجالات العلم والتكنولوجيا وتحسين مستوى الخدمات الإدارية لتنفيذ برامجها.

2- التركيز على الجودة:

والجودة هنا هي تحقيق التطابق بين مواصفات الخريجين واحتياجات المجتمع والمدارس التي سيواصلون تعليمهم فيها حيث إنه في ضوء احتياجات المجتمع يتم تصميم البرامج التعليمية وتحديد محتويات المناهج الدراسية واختيار الأساليب التعليمية المناسبة لخلق وإكساب الدارسين المهارات اللازمة.

3- التحسين والتطوير:

حيث إن المؤسسة التعليمية في حاجة دائمة إلى إيجاد أجهزة متخصصة وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة العلمية والعملية لتولي مهمة التقييم المستمر للبرامج التعليمية والإدارية وتحديثها وتطويرها بالشكل الذي يؤدي إلى تقديم خدمة متميزة ومواكبة للتطورات العالمية والتكنولوجية.

4- العمل الجماعي:

والهدف هنا التركيز على التعاون وبناء الفريق، وخير مثال على ذلك التجربة اليابانية، ففي مرحلة التعليم الجامعي في اليابان يتم اعتناق المبدأ القائل بأن "المسمار الذي يرفع رأسه يجب أن يتم دقه لأسفل"، فالتعليم الياباني يركز على العمل الجماعي، ولا يركز على العمل الفردي ، حيث يؤمن بان العمل الجماعي يؤدي إلى تبادل المهارات والخبرات ، مما يؤدي إلى تطوير العمل الإداري يمكن أن يحقق نتائجه بفعالية إذا ما أحسن إعداد الضوابط والمعايير اللازمة لتنفيذه وتقييمه.

5- توفير قاعدة بيانات متكاملة:

أن العملية التعليمية بكامل أجزائها أو مكوناتها تعتمد اعتمادًا كليًا على البيانات والمعلومات بتصنيفاتها المختلفة سواء ما يحتاجه منها متخذو القرارات في تطوير وتحديث العملية التعليمية، ولذلك فإن الأمر يتطلب ضرورة توفير قاعدة بيانات متكاملة يتم تحديثها بصفة دورية بالشكل الذي يتضمن سلامة ما يتخذ من قرارات، وبالطبع يجب أن تكون تلك البيانات محفوظة في الحاسوب لاعتبارات السرعة والدقة وسهولة الاسترجاع والحفظ حين الحاجة إليها.

6- الرؤية المشتركة:

والرؤية المشتركة هي ضرورة الوعي بمفهوم الجودة الشاملة في مجال الإدارة من جانب جميع الأطراف ذات الصلة به حتى يعطي الجميع المزيد من تحسين طرق أدائه لواجباته الوظيفية.

7- القيادة الفعالة:

حيث يجب أن يتم اختيار قيادة فعالة يتم اختيارها على أسس موضوعية سليمة بعيدًا عن المصالح الشخصية والاعتبارات الخاصة، فالهدف هو إيجاد القادر على اتخاذ القرار الذي يتضمن الارتقاء بجودة الخدمة التي تقدمها المؤسسة التعليمية.

وهكذا يتبين مدى أهمية هذه الأسس والأفكار التي تؤدي إلى تطوير الإدارة المدرسية من خلال توظيف إدارة الجودة الشاملة في تطوير العمل الإداري في المؤسسات التعليمية.(عيمة, 2007: 136)

☒ أهمية وأسس تطبيق الجودة في التعليم العالي.

- من خلال استقراء بعض الدراسات والبحوث التي تناولت تطبيق الجودة في بعض الجامعات، تم التوصل إلى مجموعة من الفوائد التي يمكن أن تتحقق في حالة تطبيق الجودة في التعليم منها

1. دراسة متطلبات المجتمع واحتياجات العملاء والوفاء بتلك الاحتياجات.
2. أداء الأعمال بشكل صحيح وفى أقل وقت وبأقل جهد وأقل تكلفة.
3. توفير المعلومات ووضوحها لدى جميع العاملين.
4. الإسهام في حل كثير من المشكلات التي تعوق العملية التعليمية بالجامعة.
5. تحقيق المراقبة الجيدة والمستمرة للعمل.
6. تحقيق مكاسب مادية أكثر للأفراد.
7. تنمية العديد من القيم التي تتعلق بالعمل الجماعي وعمل الفريق.
8. إشباع حاجات المتعلمين وزيادة الإحساس بالرضا لدى جميع العاملين بالجامعة.
9. تحسين سمعة الجامعة في نظر العاملين والعملاء وتنمية روح التنافس والمبادأة بين الجامعات.
10. تحقيق جودة المتعلم سواء في الجوانب المعرفية أو المهارية أو الأخلاقية.
11. بناء الثقة بين العاملين بالجامعة ككل وتقوية انتمائهم لها.
12. تحقيق الترابط الجيد والاتصال الفعال بين الأقسام والوحدات المختلفة.
13. تنمية العديد من المهارات لدى العاملين مثل مهارة حل المشكلة وغيرها.

(عبد المحسن,2011: 156)

كما أشارت بعض الدراسات ومنها (صالح عليمات، 2004)؛ (رشدي طعيمة وآخرون، 2008) إلى مجموعة من الفوائد التي يمكن أن تتحقق في حال تطبيق الجودة في التعليم وهي على النحو التالي:

- دراسة متطلبات المجتمع، واحتياجات أفراده، والوفاء بتلك الاحتياجات.
- أداء الأعمال بشكل صحيح، وفي أقل وقت وبأقل جهد وأقل تكلفة.
- تنمية العديد من القيم التي تتعلق بالعمل الجماعي وعمل الفريق.
- إشباع حاجات المتعلمين وزيادة الإحساس بالرضا لدي جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية.
- تحسين سمعة المؤسسة التعليمية في نظر المعلمين والطلاب وأفراد المجتمع المحلي وتنمية روح التنافس والمبادأة بين المؤسسات التعليمية المختلفة.
- تحقيق جودة المتعلم سواء في الجوانب المعرفية أو المهارية أو الوجدانية.
- بناء الثقة بين العاملين بالمؤسسة التعليمية ككل وتقوية انتمائهم لها.
- ضمان استمرارية المؤسسة التعليمية وبقائها وعدم اندثارها.
- توفير المعلومات ووضوحها لدي جميع العاملين.
- تحقيق الترابط الجيد والاتصال الفعال بين الأقسام والإدارات والوحدات المختلفة في المؤسسات التعليمية.
- تدفع المؤسسات التربوية إلى مواكبة التغيرات في سوق العمل، ورغبات المنتفعين من الخدمة التعليمية.
- الإسهام في حل كثير من المشكلات التي تعوق العملية التعليمية مثل: مهارة حل المشكلة وتفويض الصلاحيات وتفعيل النشاطات وغيرها.

-تحقيق مكاسب مادية وخبرات نوعية للعاملين في المؤسسة التعليمية ولأفراد المجتمع المحلي والاستفادة من هذه المكاسب والخبرات وتوظيفها في الطريق الصحيح لتحقيق المجتمعية الشاملة.

-ضبط شكاوى ومشكلات الطلاب وأولياء أمورهم والإقلال منها ووضع الحلول المناسبة لها.

-تمكين إدارة المدرسة من تحليل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات الصحيحة والوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً.

-رفع مستوي الوعي لدي الطلاب وأولياء أمورهم تجاه المدرسة من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة.

تطبيق نظام الجودة يمنح المدرسة الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي

(عليمات,2010: 76)

☒ أسس الجودة الشاملة في التعليم العالي:

اهتمت العديد من الكتابات بموضوع الجودة الشاملة خاصة في فترة الثمانينيات حيث ظهرت كتابات كل من : جارفين ، وكروبي ، جوران ، وديمنج وغيرهم ، ومن بين ما تناولته تلك الكتابات أسس الجودة الشاملة التي تتمثل في :

- الوعي بمفهوم الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لدى جميع المستويات الإدارية والعلمية بالجامعة، حيث يسهم الجميع عن اقتناع في نجاح تنفيذ الجودة الشاملة.

- وجود أهداف واضحة ومحددة للمؤسسة يشارك في صنعها جميع العاملين كل على قدر إسهامه بحيث يكون لهذه الأهداف توجه مستقبلي قصير وطويل المدى، وتحقيق رغبات الطلاب والعاملين والعملاء.

- احترام الأفراد ومراعاة حقوقهم، وتلبية رغباتهم بما لا يتعارض مع تنفيذ العمل ومصلحته. توافر القيادة الفعالة التي تتمكن من تنمية مفهوم وثقافة الجودة لدى العاملين بالجامعة وتستطيع تحديد الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ العمل بنجاح.

- التزام الإدارة العليا بتنمية ثقافة الجودة والحرص على تنفيذ أسسها.

- تصميم البرامج التعليمية والمناهج الدراسية واختيار الأساليب التعليمية في ضوء دراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل والعملاء.

- تحقيق التكامل بين البرامج التعليمية للأقسام المختلفة على مدى سنوات الدراسة باعتبار أن حسن إعداد الطالب في مرحلة معينة يسهم في تأهيله للمرحلة التالية.

- تبنى استراتيجيات وطرق جديدة لتنفيذ الأعمال المختلفة ورؤية كل عملية من العمليات التعليمية أو الإدارية في ضوء النظام ككل.

- تبنى فلسفة منع الخطأ وليس مجرد كشفه، والتركيز على تصحيح العمليات وليس على لوم الأشخاص وتوبيخهم.

- استخدام مدخل حل المشكلة في تنفيذ الجودة والتغلب على المعوقات التي تواجهها، باعتباره المدخل الملائم لتحسين الجودة، وقد طور ديمنج هذا المدخل بما يتناسب مع البيئة التعليمية، ومن الأساليب التي تسهم بشكل فعال في تنفيذ هذا المدخل، ومن ثم في تحسين الجودة: العصف الذهني، تحليل باريتو، تحليل السبب والأثر، خرائط المسار، الأشكال البيانية، عرض الأفكار، السلاسل الزمنية، تحليل المصفوفة.

- الاستخدام الذكي لتكنولوجيا المعلومات، وجودة قاعدة بيانات متكاملة يتم استخدامها بصفة دورية بالشكل الذي تضمن سلامة ما يتخذ من قرارات.
- انفتاح الجامعة على البيئة المحيطة بمؤسساتها المختلفة.
- التركيز على العمل الجماعي وليس على العمل الفردي وتحقيق الترابط والتعاون بين الأقسام والنظم الفرعية، وبين الجهات الإدارية والعاملين.
- إدراك أهمية الوقت كمورد رئيسي.
- تطبيق مبادئ التعليم المستمر والتدريب المتواصل للعاملين القائمين على عمليات الجودة الشاملة، على أن يكون التدريب مرتبط مباشرة بتحسين الجودة.
- التقييم والتحسين المستمر بمعنى أن يكون على مستوى الجامعة جهاز متخصص وعلى مستوى عال من الكفاءة العلمية والعملية، يتولى مهمة القياس والتقييم المستمر لجودة البرامج التعليمية، ويعمل على تحديث تلك البرامج، وتطويرها بالشكل الذي يتناسب مع احتياجات سوق العمل من جهة، ومع التطورات العالمية والتكنولوجية من جهة أخرى .
- تقليل التكلفة بقدر الإمكان مع الحرص على أداء العمل بشكل جيد وتحقيق الأهداف المتوقعة.
- التخلص من الخوف لأنه يقلل من عمليات المبادأة والتجديد والإنتاجية ويتيح الفرصة لتداول المعلومات غير الصحيحة، ويعوق استخدام مداخل إدارية أكثر حداثة وتعاونا مثل الإدارة التشاركية.
- الاعتماد على الرقابة الذاتية والتقويم الذاتي بدلا من الرقابة الخارجية.
- وجود دليل موثق يتضمن كل ما يتعلق بمقومات الجودة وأسسها وكيفية إدارتها. (عبد المحسن,2011: 121)

☒ عالمية التعليم العالي والجودة:

شهد التعليم العالي في العقد الأخير العديد من المتغيرات المتلاحقة أسقطت بعضا من المفاهيم الحاكمة واستبدلتها بمفاهيم أكبر قبولا وانتشارا ، ومن هذه المفاهيم ما يعرف بعالمية التعليم العالي ، وأن هذا المفهوم ظهر كنتاج للعولمة التي هيمنت على كثير من أوجه الحياة في عالمنا المعاصر، وأن العالمية في التعليم العالي تعد طريقة من الطرق التي من خلالها تستجيب الدولة لتأثير العولمة ، وبالتالي فإن العلاقة بينهما ترابطية تكاملية ، فالعولمة هي العامل المحفز ، بينما العالمية في التعليم العالي هي نتيجة ورد فعل ونتاج للعولمة ، ومبدأ العالمية في التعليم العالي يقوم على ثلاثة اعتبارات أساسية ، أولهما : أن البعد العالمي في التعليم العالي يعد مكونا رئيسيا في جميع أنظمة ضمان الجودة لمؤسسات التعليم ، وينطلق هذا الاعتبار من أن البعد العالمي هو جزء من رسالة الكلية / الجامعة ، ومن الوظائف الرئيسية لها ، وأن من العوامل التي تدرس خلال إجراءات تقييم ضمان الجودة .

أما الاعتبار الثاني: فيتناول أهمية تبنى مبدأ تمثيل العالمية في سياسات وإجراءات وبرامج مؤسسات التعليم العالي (توافر متطلبات مواصلة الدراسة في مرحلة الدراسات العليا في الجامعات الأخرى، تنظيم البحوث المشتركة بين جامعات الدول المختلفة).

أما الاعتبار الثالث: فيرتبط بإجراءات ضمان الجودة في حد ذاتها، فمن المتعارف عليه أن ضمان الجودة في كثير من دول العالم يتم على المستوى القومي، مع أن هناك تزايداً في الاتفاق حول ضرورة استفادة أنظمة ضمان الجودة في التعليم العالي من المدخل العالمي.

فضمان الجودة من خلال مبدأ عالمية التعليم العالي يحقق مجموعة من الأهداف منها ما يلي:

1- بناء إطار عمل مرجعي يمكن من خلاله لكل مؤسسة للتعليم العالي قياس مدى توافر البعد العالمي في جودة العمليات القائمة بها.

2- مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تقييم وتعزيز جودة العمليات القائمة بها في ضوء مبدأ العالمية.

3- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على استكمال جوانب القصور بها للوصول إلى مستوى جامعات العالم المتقدم في إطار أهدافها وأغراضها وثقافتها.

4- زيادة الوعي بأهمية الأخذ بمبدأ العالمية في التعليم العالي. (البيلاوي,2008: 126)

❖ معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وكيفية التغلب عليها:

رغم أن إدارة الجودة الشاملة أثبتت أنها تؤدى إلى تحسين الإنتاجية وتزيد من قدرة المؤسسات على التقدم إلا أن هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدى إلى فشل تطبيق إدارة الجودة الشاملة وهي:

1- المغالاة في ترويج فكرة إدارة الجودة الشاملة.

2- عدم العناية بتشخيص الموقف.

3- إهمال التدريب.

4- جعل التحسين المستمر معقداً وغير طبيعي.

5- الاكتفاء بتوقعات متواضعة.

6-عدم الثبات في السلوك الإداري.

7- إغفال التقدير والاحتفاء بالإنجازات

8- إهمال دور التنظيمات ومتلقي الخدمة كشركاء في تحقيق إدارة الجودة الشاملة.

9- الغموض الذي يحيط أسباب توجيه المؤسسة إلى جهة معينة.

10- إخفاق بعض فرق العمل في تحقيق التلاحم المطلوب. (حافظ,2003: 22)

– **ومن الأسباب التي يمكن أن تؤدى إلى فشل تطبيق إدارة الجودة الشاملة:**

- تعجل المنظمة لتحقيق نتائج سريعة.
- أخذ قرار التطبيق قبل إعداد الهيئة المناسبة لتقبلها.
- عدم اتساق سلوكيات القادة مع أقوالهم.
- نقص المعرفة أي عدم الإلمام الكافي بإبعاد إدارة الجودة الشاملة وكيفية التخطيط السليم.
- النقل الحرفي لنماذج سابقة دون تعديل ودون مراعاة لظروفها البيئية الداخلية والخارجية.
- الإخفاق في ترجمة الجودة المطلوبة إلى معايير محددة تتفق وحاجات العملاء.
- التطبيق دفعة واحدة بشكل شامل.
- التركيز على الجانب التقني على حساب العنصر البشرى.
- عدم الإنصات الكافي للعملاء والموردين.
- إتباع أنظمة وسياسات وممارسات لا تتوافق مع مدخل الجودة الشاملة.
- إهمال تحقيق التوازن بين الأهداف قصيرة الأمد وطويلة الأجل.
- عدم تحديد حاجات العملاء تحديداً جيداً.
- استعجال النتائج.

– وتطبيق الجودة الشاملة في التعليم يحقق ما يلي:

1- زيادة قدرة المؤسسة على مواجهة أية تحديات وعلى توقع التغيير وليس مجرد الاستجابة السريعة له.

2- تحقيق ميزتها التنافسية، بتحسين قدرتها على الوفاء بالمتطلبات والتوقعات المتزايدة والمتغيرة للمستفيدين من التعليم.

3- تحسين إنتاجيتها نظراً لتحسين أداء الأفراد المستمر في العمليات الوظيفية.

4- تسهيل وإصلاح إدارة المنظمة بجعلها أكثر ديمقراطية وأقل رسمية.

5- جعل هياكلها التنظيمية أكثر مرونة.

6- شعور الأفراد بمزيد من الاستقلالية والأهمية والرضا الوظيفي.

7- زيادة دافعية الأفراد للعمل.

8- اتجاه الأفراد نحو الرقابة الذاتية على أدائهم نظراً لمشاركتهم في الإدارة اليومية للمنظمة، واتخاذ القرارات.

ويهدف مدخل إدارة الجودة الشاملة باعتباره مدخلاً شاملاً لإدارة المنظمة التعليمية إلى " التحسين المستمر للعملية الإدارية والتعليمية عن طريق محاولة منع حدوث الأخطاء في الأداء والمعالجة الفورية لها إذا حدثت، والتركيز على العمليات الوظيفية بجانب الاهتمام بالنتائج.

(العديلي,2003: 115)

❖ متطلبات تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

لعل من الجدير بالذكر الإشارة إلى المتطلبات اللازمة لتنفيذ هذه الإدارة، ومن أهم تلك المتطلبات تشكيل فريق إدارة الجودة ومجالسها، وتوضيح المسئوليات التي ينبغي أن يقوم بها كل من هذه المجالس، وذلك على النحو التالي:

ا- مجلس الجودة:

ويمثل المستوى القيادي الأعلى لاتخاذ القرارات وإعطاء السلطات اللازمة لتوجيه ودعم عملية إدارة الجودة الشاملة، وينبثق من مجلس الجامعة أو الكلية ويرأسه رئيس الجامعة أو عميد الكلية، ومن أهم مسئوليات هذا المجلس.

- وضع الخطط اللازمة لتنمية ثقافة الجودة.
- قيادة عملية التخطي للجودة الشاملة.
- إنشاء وتوجيه أنشطة الفرق القيادية الأخرى للجودة مثل: لجنة تصميم وتنمية الجودة، لجنة توجيه الجودة، لجنة قياس وتقويم الجودة.
- توفير الموارد المالية والبشرية لتنفيذ إدارة الجودة الشاملة.
- وضع الأهداف السنوية لإدارة الجودة الشاملة.

ب- فريق تصميم وتنمية الجودة:

ويعمل تحت قيادة مجلس الجودة ومهمته الأساسية وضع استراتيجية تطوير نظام إدارة الجودة، وتتمثل أهم مسئولياته في:

- دراسة مفاهيم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها.
- تصميم البرامج التدريبية لقيادة الجودة وفريق العمل.
- تحديد متطلبات العملاء سواء داخل أو خارج الجامعة أو الكلية.

- اقتراح خطة مبدئية للعمل بالجامعة، وتحديد خطواتها الأساسية، وما تتطلبه من تجهيزات أو مكان عمل وغيرها.
- تحسين الجودة داخل الجامعة.

ج- لجنة توجيه الجودة:

وتعتبر مركز عملية إدارة الجودة وتتمثل أهم مسئولياتها في:

- توثيق الصلة بين الجامعة والمؤسسات الأخرى.
- وضع الخطط اللازمة لتطوير برنامج دوائر الجودة.
- تنظيم البرامج التدريبية لأعضاء دوائر الجودة.
- إزالة الخوف ونشر الخبرات الفائقة والدروس المتعلمة داخل الجامعة أو الكلية.

(عبد النبي ,2013: 32)

بعض الآليات المعاصرة لضمان تحقيق الجودة الشاملة في التعليم:

من أبرز الصيغ والآليات المطبقة على مستوى العالم لضمان الجودة في التعليم: نظام الاعتماد، وجوائز الجودة ومواصفات الأيزو.

نظام الاعتماد:

وهو نظام يتم بموجبه الاعتراف بالمؤسسات التعليمية والبرامج أو الشهادات العلمية أو الترخيص لمزاولة مهنة التعليم في ضوء معايير تحددها المنظمات والهيئات المتخصصة ، وهذه المؤسسات تكون محايدة ولها صفة الاستقلالية وتعمل على المستوى القومي ، وتتألف من كبار الأساتذة والمهتمين بجودة التعليم وقياسه وتدقيقه ، كما تهيئ له الدولة وسائل الدعم المادي أي أن الاعتماد يهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق الجودة والتميز وتشجيع التفوق والمنافسة بين المؤسسات التعليمية ، وعليه تصبح شهادة الاعتماد بمثابة اعتراف بالجودة والتميز وإضفاء صفة الإقليمية أو العالمية على حاملها سواء أكانوا أشخاص أو مؤسسات .

مفهوم الاعتماد الأكاديمي وبعض المفاهيم المرتبطة به:

إن مصطلح الاعتماد من المصطلحات الحديثة نسبيا في الكتابات العربية، وقد انتشر استخدامه مؤخرا نتيجة لظهور العديد من المتغيرات الدولية وشيوع استخدام مفاهيم الجودة في المؤسسات التعليمية، والمعنى اللغوي للكلمة اعتمد يعنى: اتكأ أي اعتمد فلانا وعليه اتكأ، واعتمد الشيء أي أمضاه ووافق عليه وأمر بإنفاذه.

وقد تعددت تعريفات الاعتماد الأكاديمي من دراسة إلى أخرى من كونه وسيلة تنظيم ذاتي ومراجعة الإقرار يتبناها المجتمع التعليمي إلى عملية تتعرض بموجبها مؤسسات التعليم العالي لتقييم دوري جزئي أو شامل لنشاطها التعليمي ، ويكون هدف هذا التقييم تحديد مدى تحقق الأهداف التعليمية والتربوية للمؤسسة ، وينبغي أن تتوافق النتائج التي يتم التوصل إليها مع معايير معينة موضوعية وتسير عليها مؤسسات التعليم العالي الأخرى التي تعمل في نفس النسق ، وهو كذلك عملية اعتراف رسمي بإنجاز التعلم متضمنا إصدار حكم في شكل تقدير أو سجل بما تم إنجازه.

أما هوتون فتشير إلى أن الاعتماد هو المكانة أو الصفة العلمية التي تحصل عليها المؤسسة التعليمية أو البرنامج التعليمي مقابل استيفاء معايير الجودة الشاملة المعتمدة لدى هيئات الاعتماد الأكاديمي.

وعلى ذلك فإنه يمكن سرد مجموعة من التعريفات المختلفة للاعتماد في نقاط، وفقا لما جاء في أدبيات الدراسة على النحو التالي:

يقصد بالاعتماد الأكاديمي: ـ الحصول على شهادة تؤكد توافر بعض المعايير الموضوعية في المؤسسة الراغبة في الاعتماد والتي وصفتها الجهة المعتمدة للمؤسسة. (الرشيد، 1996: 23)

ويقصد بها " الاعتراف بالمؤسسة التعليمية من قبل الروابط الأكاديمية والتنظيمات المهنية في ضوء معايير تحددها المنظمات والهيئات المختلفة.

وتعرف موسوعة التعليم العالي الاعتماد الأكاديمي بأنه " عملية تقويم واعتراف وإجازة لبرنامج دراسي تقوم به مؤسسة أو هيئة علمية متخصصة، وتقرر بأن البرنامج يحقق أو يصل إلى الحد الأدنى للضروري من معايير الكفاءة والجودة الموضوعة سلفا من الهيئة.

ويعرف الاعتماد الأكاديمي بأنه " قبول المستوى التعليمي أو العلمي للمؤسسة التعليمية والاعتراف بها من الهيئات الخارجية المسئولة عن ذلك وإعطائها شهادة بأنها استوفت الشروط اللازمة لذلك ".

ويعرف أيضا بأنه " تعبير عن المكانة العلمية التي تحصل عليها المؤسسات التعليمية أو البرنامج التعليمي مقابل استيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة لدى مؤسسات التقويم التربوي".

ويمكن أن نخلص إلى أن الاعتماد هو مجموعة من الأنشطة والإجراءات المستمرة والمعايير التي تستخدمها هيئة الاعتماد في فحص وتقييم المؤسسة التعليمية للتحقق من استيفاء الشروط والمقومات الأكاديمية والتنظيمية والإدارية التي تضمن تحقيق رؤية ورسالة وأهداف هذه المؤسسة بشكل يتلاءم مع المستويات المتعارف عليها عالميا.

من جهة أخرى فإن معاني الاعتماد تتفاوت بتفاوت الجهات المتعاملة معه، كما ترتبط معاييره وآلياته بمعناه وأهدافه، فيرى البعض أن الاعتماد يقترب كثيرا من مفهوم المحاسبة "

وهو يمثل قبول المساءلة فيما يتعلق بتحقيق النواتج المرجوة من التعليم، باعتباره من الخدمات الجماهيرية، وهذا المفهوم ينطبق على البرامج التعليمية التي يتم تمويلها من الإنفاق العام، كما يلاحظ أن الاعتماد يتم على مستوى المؤسسة أو على مستوى البرنامج التعليمي، ويتم من خلال هيئة خارجية، ويستند على التقويم الشامل، كما أنه يضمن جودة المؤسسات التعليمية.

كذلك هناك ثمة علاقة وثيقة بين الاعتماد وضمان الجودة حيث يمكن تعريف ضمان الجودة بأنه تصميم وتنفيذ نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من الوفاء بمتطلبات الجودة، و التي تتضمنها المعايير التي تضعها هيئات الاعتماد، ويتم قياس وتقييم الأداء إزاء المعايير الموضوعة تحت مظلة الجودة، أما في العملية التعليمية فإن الاعتماد يضمن جودة البرنامج التعليمي، وكذلك يضمن جودة مخرجات المؤسسة التعليمية واستمرارية تطويره.

ويتداخل مع الاعتماد الأكاديمي كذلك مفهوم آخر وهو الاحتراف الأكاديمي وهو مفهوم شامل لما تطلق عليه بعض الأدبيات العلمية النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، والذي يشير إلى النمو الذاتي الذي يمارسه عضو هيئة التدريس، رغبة في تطوير مهاراته وقدراته العلمية والمهنية، كما يشمل مفهوم الاحتراف الأكاديمي

أيضا عملية التنمية المهنية والتي يقصد بها عادة الجهد المؤسسي الذي تقوم به مؤسسات التعليم للرقى بالجوانب العلمية والمهارية لأعضاء هيئة التدريس.

أنواع الاعتماد:

تتفق دارسة منير العتيبي، ومحمد غالب (1996) حول تقسيم الاعتماد إلى ثلاثة أنماط هي:

الاعتماد العام – المؤسسي وهو الذي يركز على تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة

والاعتماد المهني وهو يختص بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهنة، فهو يمنح الشهادة الأكاديمية من قبل مؤسسات اعتمادية أعدت لهذا الغرض كالنقابات المهنية.

إلا أن دراسة محمد عطوة (2002) قد نهجت في تقسيم الاعتماد إلى نمطين فحسب هما : الاعتماد المؤسسي ، والاعتماد المهني . وذلك بدمج الاعتماد الأكاديمي البرنامجي ضمن الاعتماد المؤسسي حيث أن اعتماد المؤسسة يتضمن ضمنيا الاعتراف بجودة البرامج التعليمية التي تقدمها لطلابها، كما أن معظم الكتابات لا تفصل بين الاعتماد الأكاديمي والاعتماد المؤسسي وتعتبرهما شيئا واحدا. (عطيوة،2002: 43)

- **النتائج:.**

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن الجودة الشاملة في التعليم تمثل إستراتيجية كاملة لتطوير المؤسسات التعليمية.

2. يعزى اهتمام النظام التعليمي بتطبيق الجودة الشاملة إلى عدد من المعطيات.

3. إن أهم معايير الجودة الشاملة في التعليم تتمثل في معايير تتمثل في المجال الإداري، ومعايير تتمثل في المجال التعليمي.

4. من أهم الآليات المعاصرة لضمان تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي نظام الاعتماد الأكاديمي.

5. تتسع مجالات الجودة الشاملة وضبطها في المؤسسات التعليمية بتعدد عناصر ومكونات النظام التعليمي

- **التوصيات:.**

توصي الباحثتان بأجراء دراسة عن ضو ابط ومعايير الجودة في التعليم الالكتروني.

☒ المـــــــــراجع:.

1. التل، سعيد وآخرون: قواعد الدراسة في الجامعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،2000.

2. الخشاب، عبد الإله يوسف: الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة التحديات المستقبلية: المؤتمر الثامن لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي 2001، القاهرة.

3. الشبراوي، عادل: الدليل العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، القاهرة الشركة العربية للإعلام العلمي،2003.

4. الرشيد، محمد أحمد: دراسة حول نظام اعتماد المؤسسات التعليمية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (20)، الرياض،1996

5. الريس، محمود: فاعلية القيادة الإدارية في إدارة الجودة الشاملة بجمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، جامعة غين شمس،2001

6. العباسي، هشام عبد الله: ضبط الجودة في المكتبات ومراكز المعلومات باستخدام مفهوم ادارة الجودة الشاملة، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، العدد الثالث، الرياض، دار المريخ، 2003

7. الفتلاوي، سهيلة محسن: الجودة في التعليم (المفاهيم ـ المعايير .المواصفات ـ المسؤوليات)، عمان : الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008

8. المضيع، محمود: المناهج التعليمية صناعتها وتقويمها، القاهرة، الانجلو المصرية، 2006

9. الوكيل، حلمي احمد: الاتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير مناهج المرحلة الاولى، دار الفكر التربوي، القاهرة، 2001

10. حافظ، فرج احمد: إدارة المؤسسات التربوية، القاهرة، عالم الكتب،2001

11. حسين، سلامة عبد العظيم: الادارة الذاتية واللامركزية للتعليم، دار الوفاء، الاسكندرية،2006

12. طعيمة، رشدي: مؤشرات الجودة ومعوقاتها في إدارة القيادات الجامعية، رؤية مقدمة الى المؤتمر السنوي الخامس عشر تحت عنوان تأهيل القيادات التربوية في مصر والعالم العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، 2007

13. عبد الحميد، كمال: تحليل نقدي لمعايير إعداد المعلم في مصر، المؤتمر العلمي السادس عشر، جامعة عين شمس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس،2004

14. عبد المحسن، توفيق محمد: تقييم الاداء ومداخل جديدة لعالم جديد، القاهرة، دار النهضة العربية، 2011

15. عبد النبي سعاد بسيوني: ادارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير التعليم الجامعي، القاهرة، عالم الكتب،2013

16. عرفة، صلاح الدين: مفهوم المنهج الدراسي والتنمية المتكاملة في مجتمع المعرفة، القاهرة، عالم الكتاب، 2006

17. عطيوة، محمد ابراهيم: مدخل الي تحقيق الجودة في التعليم، مجلة كلية التربية، المنصورة، العدد (48) 2000

18. غبور، امال السيد: مدخل سيجما ستة واستخدامه في ادارة مؤسسات التعليم العالي" تصور مقترح" ، مجلة مستقبل التربية العربية،ـ المركز العربي للتعليم والتنمية، جامعة عين شمس ـ المجلد الثامن عشر، 2011

19. غليمان، صالح: ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطابق ـ مقترحات التطوير ـ عمان، دار الشروق

20. نصار، سامي محمد: قضايا تربوية في عصر العولمة وماعد الحداثة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005

مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

قائمة المحتويات

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	صلاح الدين علي دخيل	تدريبات اللعب بمساحات الملعب وتأثيره على تطوير بعض الصفات البدنية والمهارية في كرة القدم	18 - 1
2	محمد مفتاح جابر حميد رجب السويح محمد مسعود عبد الرزاق	الصعوبات التي تواجه طلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة في تطبيق المهارات الحركية لمقرر الجمباز	28 – 19
3	عادل أحمد العباني	مدى مساهمة الرسوم الكاريكاتيرية في تنمية الوعي القومي للتلاميذ الصم وضعاف السمع	36 - 29
4	عبد الله محمد عبد الله اشحيمة	الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة (دراسة تحليلية نقدية لواقع الدول النامية مع التركيز على حالة ليبيا)	52 - 37
5	سليمان إبراهيم المخرم نجاة عياد الفلاح	طرق الاستعاضة من شح المياه الصالحة للشرب بمنطقة يفرن	60 - 53
6	عبدالحكيم ضو غريبي ليلي محمد الصويعي العجيلي علي الشاوش	قياس تركيز الانتباه وأثره على التحصيل المعرفي لطلبة المرحلة الثانوية	70 -61
7	عبدالعزيز رجب الفيتوري عبدالرزاق إبراهيم القلالي عبدالحميد عبدالقادر أبودينه	تقويم المقررات الدراسية بكلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية	85 - 71
8	عبدالمنعم امحمد فرحات	الرياضة في ليبيا خلال النصف الأول من القرن العشرين كرة القدم أنموذجاً	98 – 86
9	جمعة عبدالحميد شنيب	ظاهرة تأخر الزواج للجنسين في المجتمع الليبي وآثارها وكيفية الحد منها "دراسة ميدانية على عينة بمدينة الخمس"	126 – 99
10	مصطفي محمد العويمري حسن سليمان إمحمد الشطور	اتجاهات بعض طلبة جامعة المرقب نحو النشاط الرياضي	137 – 127
11	رمضان الضعيف محمد شهوب محمد عبدالجليل علي عكاشة	خصائص الترسبات الرملية الرياحية و مصادرها بطول مسار خط السكة الحديدية بمناطق سرت و هون و سبها ، ليبيا	154 - 138
12	عبدالرزاق إبراهيم القلالي . زياد صالح سويدان. عبد العزيز رجب الفيتوري.	فاعلية الإدارة المدرسية ودورها في تحقيق أهداف التدريب الميداني لطلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية	170 - 155
13	صالحة التومي الدروقي رويدة رمضان الفتني	تطوير منظومة التعليم الجامعي في ضوء مدخل الجودة الشاملة	185 - 171

14	علي العجيلي عبد السلام جماعة	السياسة المالية في ولاية طرابلس الغرب سنة 1830م	197 -186
15	على محمد بالليل صلاح الدين أبو بكر الحراري	العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالتخطيط التعليم	206 - 198
16	هيفاء بنت فهد بن مبيريك	مؤشرات جودة الحياة لدى الدارسات الكبيرات وعلاقته بدافع التعلم بمراكز تعليم الكبيرات بمدينة الرياض	224 - 207
17	فتحي رجب همل	واقع الرياضة المدرسية لبعض مدارس مدينة الخمس	239 - 225
18	يونس ابوناجي		254 - 240
19	محمد الباروني خبريش عبد الحكيم عياد الخويلدي نورالدين الطاهر المبروك	إعداد معلم التربية البدنية من منطور تكنولوجيا التعليم	263 - 255
20	أحمد محمد عبد العزيز محمد ميلود عمار النفر عبد الله خليفة العزيبي	تأثير برنامج تعليمي باستخدام الرسوم ثنائية الأبعاد على تعلم بعض مهارات الجمباز على جهاز الحركات الأرضية لطلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة جامعة مصراتة	278 - 264
21	منصور عبد اللطيف الجعراني	شرح منظومة (اللآلئ المنظومة)	303 - 279
22	عبدالسلام صالح انبيص عادل ابراهيم كريمة	أسباب انتشار التدخين بين طلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة المرقب	314 - 304
23	موسى أحمد أبوسيف	رياض الأطفال (مفهومها – أسباب ظهورها – نشأتها – أهدافها العامة)	325 -315

مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى